مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة 9919

الأربعاء، 21 أيار/مايو 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد ستاماتيكوس	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تريتياكوف
	باكستان	السيد رشيد
	بنما	السيد غوميز باتيستا
	الجزائر	السيد بوشدوب
	جمهورية كوريا	السيدة كيم مون يونغ
	الدانمرك	السيد بولسن
	سلوفينيا	السيد ينكو
	سيراليون	السيد لوسيني
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيدة وانغ ينغتونغ
	غيانا	السيد ألكينز
	فرنسا	السيدة سودين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ماكنتاير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ليتو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي من أجل الاستقرار العالمي.

رسالة مؤرخة 9 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليونان لدى الأمم المتحدة (S/2025/300).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

عُلقت الجلسة الساعة 18/00 يوم الثلاثاء 20 أيار/مايو واستؤنفت يوم الأربعاء 21 أيار/مايو الساعة 15/05.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. وستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد محمد (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر اليونان على عقد هذه المناقشة المهمة. إن قيادتكم في جمعنا معاً، سيدي الرئيس، محل تقدير بالغ. كما أشيد بكم لإبقاء اهتمام مجلس الأمن منصباً على مسألة تقع في صميم السلام والاستقرار العالميين.

لا يمثل الأمن البحري بالنسبة للملديف، وهي دولة أرخبيلية تقع في قلب المحيط الهندي، هدفاً مجرداً، بل هو واقع مُعاش وضرورة يومية ترتكز عليها سيادتنا وتحرك اقتصادنا وتضمن سلامة شعبنا. فالبحر يربطنا مادياً وثقافياً وسياسياً. وهو شريان حياتنا في ملديف. أما بالنسبة للعالم، فهو ساحة مشتركة تستدعي الثقة وتتطلب التعاون وتستلزم اليقظة الدائمة. والتهديدات البحرية ليست عراقيل عرضية، بل هي تهديدات مستمرة ومتعددة الأبعاد ومتغيرة وعابرة للحدود الوطنية على نحو متزايد. وقد تفاقم هذا الواقع اليوم، مما يتطلب منا جميعاً المزيد من العزم والتنسيق. فالقرصنة والسطو المسلح والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات والأشخاص ليست تهديدات جديدة. وكذلك آفة الصيد غير القانوني بدون إبلاغ وبدون تنظيم. لكن التكنولوجيا اليوم زادت من صعوبة اكتشاف هذه التهديدات، بل وزادت من صعوبة مواجهتها.

وفي الوقت نفسه، تظهر مخاطر جديدة. فالهجمات الإلكترونية على الموانئ والبنية التحتية الملاحية تستهدف الآن شرايين التجارة العالمية. وهي لم تعد تهديدات في المستقبل، بل هي أخطار ماثلة يتزايد نطاقها وتعقيدها. وتتفاقم هذه التهديدات الهيكلية بسبب تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. وتُعرِّض البيئة وسبل عيش أولئك الذين يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة للخطر، مما يزيد من خطر التنازع وعدم الاستقرار. ومن الهجمات السيبرانية على الموانئ إلى العمليات في المناطق الرمادية في المياه المتنازع عليها، تتزايد المخاطر التي نواجهها وترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعضها البعض. وهذه ليست حالات إقليمية شاذة أو تهديدات عابرة، بل هي قوى نظمية تضعف النظام العالمي. ولذلك، تحث ملديف مجلس الأمن على إجراء مداولات منتظمة ومنسقة بشأن الأمن البحري، لا كمسألة جانبية، بل كركن أساسي من أركان ولايته. وفي هذا الصدد، تقترح ملديف ثلاث أولويات.

أولاً، يجب علينا تعزيز الوعي بالمجال البحري على المستوى العالمي. فالدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الموارد المحدودة تجاهد لحراسة مناطقها الاقتصادية الخالصة الشاسعة. وهي تواجه تهديدات تفوق قدراتها الحالية. ولذلك تدعو ملديف إلى تعزيز إمكانية الوصول إلى تقنيات المراقبة وتبادل البيانات في الوقت الفعلي. ويجب أن تتيح المنظومات الإقليمية والعالمية تحسين التقاسم.

ثانياً، يجب أن يتصدى المجلس لتزايد مخاطر التهديدات السيبرانية. وينبغي ألا يقتصر التركيز على القطاع البحري وحده. فبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يمكن أن تكون الهجمات السيبرانية على القطاع السياحي مدمرة بنفس القدر. والدفاع السيبراني الموحد مهم ولكنه غير كافٍ. ولذلك تدعو ملديف إلى اتباع نهج أوسع نطاقاً وشامل لعدة قطاعات. ويجب اعتبار أمن الموانئ وممرات الملاحة والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من السلام والاستقرار الدوليين.

ثالثاً، يجب أن نعيد تأكيد القوانين والقواعد والممارسات الدولية التي تشكل الأمن البحري، والتقيد بها. ويشمل ذلك احترام مركزية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والأطر القانونية ذات الصلة، والاعتراف بها. ويجب معالجة المنازعات، حيثما تنشأ، من خلال الحوار السلمي. ويجب احترام القواعد القائمة وتعزيزها.

وتعتقد ملديف أن المجلس يتمتع بالولاية والمسؤولية اللازمتين للتصرف. تتغير أحوال الأمن البحري، ويجب أن تتغير استجابتنا كذلك. ويجب أن تكون متسقة ومستدامة وتطلعية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تناول مسألة الأمن البحري تحت مظلة الأمم المتحدة يعمل على التشديد على المسؤولية المشتركة للمجتمع الدولي.

تتمسك تركيا بحزم بسيادة القانون في البحر. وباعتبارنا بلداً محاطاً بالبحار، فإننا نعطي الأولوية لحماية حرية الملاحة والاستخدام السلمي للبحار والمحيطات. غير أن التهديدات التي تواجه الأمن البحري متنوعة ومتغيرة. تشكل أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر مخاطر جسيمة على البحارة والتجارة وأمن الدول وازدهارها على نطاق أوسع. تشارك تركيا بنشاط في العمليات المشتركة التي يقوم بها المجتمع الدولي ضد القرصنة البحرية والسطو المسلح والإرهاب في البحر. فنحن عضو مؤسس في فريق الاتصال المعني بالأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب المحيط الهندي التي تشكلت بموجب القرار 1851 (2008)، وقد ساهمنا في العمليات البحرية في خليج عدن وبحر العرب والمناطق المحيطة بها. كما تدعم تركيا القوات البحرية المشتركة من خلال نشر السفن والأفراد. وشاركت القوات البحرية التركية في عملية "درع المحيط" التي نفذتها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بين عامي 2009 و 2016. كما نستضيف مركز التميز للأمن البحري التابع للناتو في إسطنبول.

ويجب أيضا التصدي بحزم للإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والاتجار باستخدام الطرق البحرية. إن استراتيجية تركيا ضد هذه التهديدات ترتكز على التعاون الدولي. يعمل خفر السواحل التركي وإدارة الجمارك التركية على مدار الساعة لمكافحة الأنشطة البحرية غير المشروعة. وتشكل الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين تحديين من أشد التحديات الأمنية البحرية في منطقتنا.

السلام الإقليمي ضروري للأمن البحري. لقد أكدت التوترات في البحر الأحمر وخليج عدن التحذيرات منذ فترة طويلة من أن استمرار العدوان الإسرائيلي على غزة يهدد بامتداده إلى المنطقة ويهدد الملاحة. نحن نرحب بوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة والحوثيين الذي توسطت فيه سلطنة عُمان ونأمل أن يعزز الأمن البحري في المنطقة. طالما كان لأمن البحر الأسود مكانة فريدة من نوعها في المنطقة الأوروبية

الأطلسية، لكنه قضية حيوية ومسؤولية حيوية للدول الساحلية مثل دولتنا. طوال أكثر من ثمانية عقود، لم يكن المجال البحري للبحر الأسود منطقة مواجهة عسكرية على الإطلاق. وبفضل التوازن الدقيق الذي أرسته اتفاقية مونترو لعام 1936 وتنفيذ تركيا الدقيق لأحكامها، تمكنا من كفالة إدارة فعالة للتصعيد. وعلى الرغم من التحديات التي واجهت هذا التوازن بسبب الحرب في أوكرانيا على مدى السنوات الثلاث الماضية، إلا أن التوازن الاستراتيجي في المجال البحري للبحر الأسود ظل قائماً إلى حد كبير. لقد كانت المبادرة المتعلقة بالنقل الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية، التي توسطت فيها الأمم المتحدة وبلدي إنجازاً دبلوماسياً بالغ الأهمية ليس فقط من حيث تجنب أزمة غذائية عالمية ولكن أيضاً من حيث تحسين الأمن البحري في المنطقة. لا يزال استقرار البحر الأسود أمراً بالغ الأهمية لتجنب التصعيد واضطرابات سوق الغذاء على صعيد العالم.

أخيراً، وتوخياً للوضوح، على الرغم من أن تركيا ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إلا أننا نقر بأهمية الاتفاقية. ومع ذلك، فهي ليست أداة عامة ولا شاملة. ونظراً لكوننا لسنا طرفاً في الاتفاقية، فإننا لا نتفق مع توصيفات اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار باعتبارها الإطار القانوني الوحيد للأمن البحري. ويرجع قرارنا بعدم الانضمام إلى الاتفاقية إلى قصور الاتفاقية فيما يتعلق بالبحار المغلقة وشبه المغلقة حيث تسود ظروف خاصة. ومع ذلك، فإن هذا الموقف لا يعكس تجاهلًا لقانون البحار.

من الضروري ضمان ترسيم الحدود البحرية بشكل عادل وفقاً للقانون الدولي. وتعتبر مبادئ الإنصاف واجتهادات المحاكم الدولية مبادئ توجيهية في هذا الصدد. ويجب أن يراعي استغلال الموارد الهيدروكربونية الحقوق المشروعة والأصيلة لجميع الشعوب والأطراف المعنية. وفي هذا السياق، فإن تجنب الإجراءات الأحادية والنهج المتطرفة أمر بالغ الأهمية لتعزيز الاستقرار والتعاون.

وفي الختام، تؤكد تركيا من جديد التزامها بتعزيز التعاون الدولي، وحماية الأمن البحري، والحفاظ على سيادة القانون في البحار، وضمان بقاء محيطاتنا وبحارنا آمنة ومأمونة ومفتوحة. ونود أن نرى منطقتنا منطقة يسودها الاستقرار والازدهار، حيث يتم تحديد مناطق الولاية البحرية بشكل كامل ومنصف وسلمي على أساس القانون الدولي، وحيث يتم تقاسم الموارد الهيدروكربونية بشكل عادل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد مانيراتانغا (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): أود بادئ ذي بدء أن أرحب بمبادرة اليونان، خلال رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيار/مايو، بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ذي أهمية استراتيجية لا يمكن إنكارها، ألا وهو تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي. ترحب بوروندي، التي تتولى حاليًا منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد الأفريقي وتستعد لتولي الرئاسة في عام 2026، بهذه الفرصة للحوار الجماعي حول قضية رئيسية تقع في صميم الاستقرار العالمي والازدهار الاقتصادي والأمن البشري.

إن أفريقيا في الأساس قارة بحرية. تطل سواحلها على ثلاثة محيطات رئيسية وهي موطن لطرق تجارية حيوية للتجارة العالمية. غير أن استمرار التهديدات المعقدة – التي تتراوح بين القرصنة والاتجار

غير المشروع والصيد غير المشروع والجرائم البيئية والجريمة المنظمة عبر الوطنية – لا يزال يشكل تهديداً خطيراً للأمن البحري والتنمية المستدامة لدولنا.

شهدت السنوات القليلة الماضية ظهور أشكال متزايدة التعقيد من الجرائم البحرية. يتزايد الاتجار بالمخدرات والأسلحة والمهاجرين والاتجار بالبشر والأعمال الإرهابية في البحر، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات كبيرة على الأمن الإقليمي. وفي خليج غينيا على وجه الخصوص، أصبحت الهجمات البحرية في خليج غينيا أكثر احترافاً، مما أدى إلى خسائر اقتصادية تقدر بـ 800 مليون دولار سنوياً، وتسبب في زيادة كبيرة في التكاليف اللوجستية لمالكي السفن. هذه التهديدات لها عواقب ملموسة: فهي تجبر السفن على التخلي عن مساراتها المعتادة، وتطيل المسافات المقطوعة وتزيد من تكاليف التأمين والوقود. والمستهلكون هم من يدفعون الثمن في نهاية المطاف، بينما تتأثر البيئة بزيادة انبعاثات الكربون. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من 80 في المائة من التجارة العالمية تتم عن طريق البحر، مما يؤكد مدى التداعيات الاقتصادية والبيئية لتلك التهديدات.

وفي مواجهة هذا الواقع، اتخذت أفريقيا مبادرات ملموسة. وتحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وُضعت أطر عمل مهمة، بما في ذلك الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام 2050 وميثاق الأمن والسلامة البحريين والتنمية في أفريقيا، الذي اعتُمد في لومي في عام 2016. ويكرس هذا الأخير التزام الدول الأفريقية بضمان أن تكون مناطقها البحرية مناطق سلام وتعاون وتنمية مستدامة. وفي هذا السياق، تود بوروندي التأكيد على عدة أولويات مشتركة.

أولاً، يجب علينا تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بروح من التضامن والاحترام المتبادل. ونرحب بالجهود المشتركة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، من خلال هيكل ياوندي بشأن الأمن البحري.

ثانياً، يجب أن ندعم القدرات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالمراقبة والتنسيق بين الوكالات ومكافحة الجرائم في البحر. إن دور مراكز التنسيق والقوات البحرية وخفر السواحل دور حاسم الأهمية. ونرحب بشكل خاص بمبادرات مثل منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية الذي أنشأه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والذي يساهم بشكل فعال في حشد الجهود.

ثالثاً، يجب أن نضمن التنفيذ الفعال للصكوك القانونية الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – وهي دستور حقيقي للمحيطات. إن الالتزام العالمي بتلك الاتفاقية ضروري لضمان حرية الملاحة والتسوية السلمية للنزاعات البحرية.

رابعاً، يجب علينا تعزيز دمج التكنولوجيات الجديدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية البحرية وتدريب الأفراد. وهي أمور ضرورية لتوقع المخاطر وتعزيز مرونة السلاسل اللوجستية ولحماية الأرصدة السمكية والنظم الإيكولوجية البحرية حماية فعالة.

خامساً، يجب أن نضمن سلامة الموانئ التي هي أكثر بكثير من مجرد بنية تحتية لوجستية؛ فهي عصب التجارة والتوظيف والتنوع البشري. يلتقي هناك كل يوم البحارة وعمال الموانئ والتجار والمتخصصون

في الخدمات اللوجستية وشركات الشحن. ويجب ضمان سلامتهم بأقصى درجات الاهتمام، حيث أن هؤلاء الرجال والنساء هم الحراس الحقيقيون للتجارة العالمية.

سادساً، يجب إدراج البلدان غير الساحلية بالكامل في هيكل الأمن البحري. تنص اتفاقية مونتيغو باي على أن الوصول إلى البحر حق أساسي للدول غير الساحلية. إن ضمان هذا الوصول في ظل ظروف آمنة ومستدامة هو ضرورة حتمية للعدالة الاقتصادية والتعاون الإقليمي والتنمية الشاملة.

أخيراً، يجب أن نعالج الأسباب الجذرية لانعدام الأمن البحري: الفقر، وانعدام الفرص الاقتصادية، وانعدام الأمن على البر، وضعف هياكل الحوكمة. تنطوي الاستجابة الفعالة حقاً على إشراك المجتمعات الساحلية والشركات البحرية والمنظمات الإقليمية وقوات الأمن والمجتمع المدني بشكل فعال في وضع الحلول وتنفيذها.

إن البحر مورد ثمين وحلقة وصل حيوية ومساحة للسيادة المشتركة. فهو منفعة عامة عالمية وناقل للازدهار وركيزة للاستقرار العالمي. يسير الأمن البحري جنباً إلى جنب مع التنمية المستدامة والحوكمة الشاملة والتعاون الدولي.

وتظل بوروندي، في ضوء دورها المستقبلي كرئيس للاتحاد الأفريقي، مقتنعة تماماً بأن البحر لا يفصل بين الدول، بل يربط بينها. إنه يمكن أن يكون طريقاً للازدهار المشترك أو ناقلاً لانعدام الأمن؛ والأمر متروك لنا لنقرر جماعياً أيهما نختار. وتحقيقاً لهذه الغاية، نجدد التزامنا الراسخ بتعزيز السلام والأمن البحريين؛ وبتشجيع التصديق على الميثاق الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري والتنمية؛ والعمل من أجل أفريقيا قادرة على الصمود وذات سيادة ومرتبطة بشكل كامل بآليات الأمن الجماعي العالمي.

ولا تزال بوروندي على اقتناع بأن لمجلس الأمن، من خلال دعم المبادرات القارية والإقليمية، دوراً أساسياً في الحفاظ على الحيز البحري في العالم باعتباره رصيداً مشتركاً للبشرية. ولا يمكننا تحت أي ظرف من الظروف أن نسمح لمحيطاتنا بأن تصبح ساحات معركة لمصالح غير مشروعة. بل على العكس من ذلك، يجب أن نلتزم نحن والمجتمع الدولي بأسره بتحويل بحارنا إلى مساحات للسلام والتعاون والتنمية المستدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى اليونان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والإشادة برئيس الوزراء ميتسوتاكيس على قيادته بشأن هذا الموضوع الهام. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على أفكاره القيّمة، وكذلك السيدة ترافلوس والسيد بويغر على إسهاماتهما في هذه الجلسة.

تمثل التجارة العالمية شريان حياة لبلايين الأشخاص. وهي تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز العمليات الإنسانية والتنمية المستدامة، فضلاً عن الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

إن للأمن البحري أهمية قصوى لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تقع في منطقة تنقل ما يقرب من ثلث الطاقة في العالم عن طريق البحر.

واستهداف السفن في البحر الأحمر هو بمثابة عرض حي لكيفية امتداد الخلل في الشرايين البحرية الرئيسية إلى جميع أنحاء العالم. لذلك، تود دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم أن تقدم التوصيات التالية لصياغة أمن بحري قادر على الصمود.

أولاً، يجب على المجلس أن يبقي قيد نظره الأنشطة المادية والرقمية التي قد تعطل الاستخدام الآمن والقانوني وبلا عوائق للمياه الدولية. يشمل ذلك حماية حرية الملاحة، وهو مبدأ مهم من مبادئ القانون الدولي الذي يتعرض لتهديد متزايد بسبب عدم الاستقرار الإقليمي والإرهاب والهجمات السيبرانية على البنية التحتية البحرية والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، يمكن للمجلس أن يسترشد بالأطر الأمنية الإقليمية مثل هيكل ياوندي للأمن البحري في خليج غينيا. وقد ساهمت هذه المبادرة، من خلال تبادل المعلومات في الوقت الحقيقي والعمليات المنسقة، في انخفاض حوادث القرصنة الإقليمية. ويوضح نجاحها كيف يمكن للتعاون المنظم المتعدد الأطراف أن يسفر عن نتائج أمنية ملموسة.

ثانياً، يجب علينا تعميق التنسيق العملياتي وتبادل المعلومات عبر المياه الإقليمية والدولية. يشمل ذلك الاستفادة من خبرات المنظمة البحرية الدولية وأطر عملها لتعزيز التعاون البحري الإقليمي، وبناء القدرات المحلية وتعزيز آليات الكشف عن التهديدات في الوقت الحقيقي والاستجابة لها. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة داعمة ومنشئة لمبادرات الأمن البحري، وكان من دواعي سرورها استضافة الاجتماع الرفيع المستوى لمدونة جيبوتي المعدلة لقواعد السلوك في عام 2022 الذي ضم 20 دولة موقعة عليها. ولم يقتصر الاجتماع على وضع استراتيجية موحدة للتصدي للتهديدات البحرية المعقدة فحسب، بل مهد الطريق لتفعيل شبكة تبادل المعلومات.

ثالثاً، بما أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التهديدات التي يتعرض لها الأمن البحري، ينبغي للمجلس تعميق وعيه بالمخاطر البحرية المتعلقة بالمناخ. إن ارتفاع منسوب مياه البحر واشتداد العواصف هما من بين العديد من التهديدات المتصاعدة للبنية التحتية الساحلية والممرات الملاحية والنظم الإيكولوجية البحرية. وقد أكد المؤتمر الثامن والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي استضافته دولة الإمارات العربية المتحدة، على أن هذه الضغوط البيئية تعمل كمضاعفات للمخاطر، مما يضاعف من نقاط الضعف في السياقات البحرية الهشة أصلاً. وبالنظر إلى الروابط بين الأمن البحري والاستدامة البيئية، تدعو الإمارات العربية المتحدة إلى زيادة التقارير المقدمة من الأمين العام بشأن مخاطر الأمن البحري المتعلقة بالمناخ وتداعيات ذلك على السلام والأمن الدوليين. ومن شأن فهم هذه الآثار المتتالية أن يمكّن المجلس من توقع التهديدات المحتملة والتصرف بشكل استباقي للتخفيف من حدة التهديدات المحتملة، وبالتالي تعزيز السلام والأمن الدوليين من خلال الاستقرار البحري العالمي.

أخيراً، فإن بناء القدرة على الصمود يعني أيضاً اتباع نهج شامل للأنشطة البحرية. سيكون الأمن البحري أكثر أماناً مع المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة، كما أقرت بذلك جمعية المرأة العربية في الملاحة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية.

إن الأمن البحري مسؤولية جماعية. لذلك يجب علينا أن نعمل معاً لترجمة الالتزامات إلى أفعال لصياغة مستقبل بحري أكثر أماناً واستدامة للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد تشوريتش هرفاتينيتش (كرواتيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه وترحب بمبادرة اليونان بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي.

تدرك كرواتيا، بصفتها دولة ساحلية ذات تقاليد بحرية عريقة وتقع على مفترق طرق وسط وجنوب شرق أوروبا، الدور الحيوي للأمن البحري في التجارة والتنمية. يواجه حوض البحر الأبيض المتوسط، الذي يشكل البحر الأدرياتي جزءاً منه، تهديدات تقليدية متزايدة، ولكنه يواجه أيضاً تهديدات جديدة وناشئة من التهريب والتلوث، وكذلك ضد مختلف البنى التحتية الحيوية في قاع البحر – وكلها لها تأثير سلبي مركب على السلام الدولي.

إننا نؤيد بقوة النهج القائم على القواعد في البحار، والذي يرتكز على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويوجه هذا الإطار جميع أنشطة المحيطات، ونشدد على ضرورة الالتزام به، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذه القواعد التنظيمية أساسية لصون وتعزيز التعاون الدولي والتنمية القائمة على الشراكة.

وبالنظر إلى المشكلة على الصعيد العالمي، فإن التهديدات المترابطة المتمثلة في القرصنة والجريمة العابرة للحدود الوطنية والحرمان من المرور الحر والآمن واستغلال الموارد البحرية تنذر بالخطر. ويتطلب التصدي لتلك التحديات وضع استراتيجية شاملة تتضمن عمليات دفاعية وأمنية ذات ولايات واضحة وبناء القدرات وإدارة المخاطر وتبادل المعلومات والاستخدام المسؤول للتكنولوجيا.

وتدعو كرواتيا إلى تعزيز الوعي البحري وحماية البنية التحتية البحرية الحيوية من خلال التعاون مع الهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى جانب إشراك القطاع الخاص على نحو مسؤول بهدف الحد من المخاطر.

كما يجب أن نعترف بالتأثير المتزايد لتغير المناخ على الأمن البحري. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة البحرية غير المشروعة يمكن أن تُفاقم التدهور البيئي وتزعزع استقرار البلدان وأن تؤثر اقتصادياً على المناطق وحتى القارات، كما رأينا مؤخراً في الهجمات على الممرات الملاحية في البحر الأحمر.

ولا يمكننا أن نضمن استمرار أمن البحار وسلامها، حاليا ومستقبلا، إلا من خلال المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد تسفاي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر اليونان على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى خلال رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته أمس، كما نعرب عن الامتنان لمقدمي الإحاطات.

إن الأمن البحري عنصر حاسم في السلام والأمن العالميين. وهو ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي وأمن الطاقة. والمحيطات والبحار طرق تجارية حيوية، كما أنها مصدر رزق لبلايين البشر ومكونات رئيسية لحركة الاتصالات العالمية. ويتوقف ازدهار الدول وأمنها إلى حد كبير على التجارة الدولية الآمنة والموثوقة والملاحة السلمية في أعالي البحار وضمان إمكانية وصول جميع الدول إلى البحار. وبالتالي، لا يمكن للمرء أن يبالغ في التأكيد على أهمية ضمان سلامة الأنشطة البحرية وأمنها واستدامتها من أجل التنمية والسلام والأمن العالميين.

وتندرج إثيوبيا ضمن أكبر بلدان العالم التي تشهد تسارعا في التحولات الديمغرافية والنمو الاقتصادي. وهي تقع على مقربة من الطرق البحرية الحيوية ونقاط الاختناق على الشاطئ الأفريقي للبحر الأحمر والمحيط الهندي، ولدينا واحد من أكبر القطاعات البحرية التجارية والوجود البحري التجاري في المنطقة. وتُنقل غالبية تجارتنا المنقولة بحراً، بما في ذلك صادرات البضائع السائبة، باستخدام هذا الطريق.

وباعتبارنا بلداً غير ساحلي يعتمد على واردات النفط والمنتجات النفطية، فإن أمن الطاقة لدينا واستقرارنا الاقتصادي يتوقفان أيضاً على السلام والسلامة البحريين في البحر الأحمر وخليج عدن. ونتيجة لذلك، تتابع إثيوبيا باهتمام بالغ التطورات في مجال الأمن البحري العالمي.

ونرى أن الأمن البحري جزء من السلام والأمن العالميين اللذين تقع مسؤوليتهما على عاتق جميع الدول دون تمييز. ونحن مقتنعون بضرورة الحفاظ على المناطق البحرية من أجل التعاون الدولي وبأنه ينبغي عدم استخدامها للتهديدات أو المواجهات. وأعالي البحار هي التراث المشترك للبشرية. وينبغي ألا تسعى أي جهة فاعلة، بما في ذلك أي دولة، إلى عرقلة الملاحة أو خلق عوائق. ونعتقد أن محاولات تسوية المنازعات والخلافات السياسية عبر نهج المواجهة والحرب في أعالي البحار تشكل خطراً لا يمكن تصوره على أمن دول المنطقة وخارجها.

وتعتقد إثيوبيا أن من مصلحة المجتمع الدولي تعزيز التعاون الدولي الشامل للجميع فيما يتعلق بالبحر الأحمر والمحيط الهندي. وتتطلب التحديات الضخمة التي نواجهها، مع تزايد القرصنة والإرهاب والتنافس الجيوسياسي، تفكيراً جديداً في نهجنا حيال الأمن البحري. ويجب أن نبتعد عن النهج الإقصائي وأن نصوغ شراكة أصلية جديدة مبنية على مبادئ أساسية تتمثل في استيعاب الجميع والتكامل والتضامن. ويجب أن نتجاوز بتفكيرنا تقسيم الدول إلى ساحلية وغير ساحلية وأن نتكاتف لاتخاذ تدابير عملية لتعزيز التعاون الأمني البحري، بما في ذلك من خلال الدوريات المشتركة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والاستجابات المنسقة.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن التعاون يجب أن يشمل جميع البلدان المهتمة بالمشاركة والقادرة على المساهمة، بما في ذلك في التدريبات والعمليات البحرية المتعددة الجنسيات التي تهدف إلى

مكافحة القرصنة والإرهاب والتهريب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة بغض النظر عن قربها من البحار والمحيطات. فهذه المشاركة تبني الثقة وتضمن التعاون في الاستجابة السريعة للتهديدات الأمنية البحرية، بما في ذلك المخاطر الناشئة الناجمة عن التكنولوجيات الجديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): أود في البداية،سيدي الرئيس، أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول تعزيز الأمن البحري من خلال التعاون الدولي لتحقيق الاستقرار العالمي. وأشكر الأمين العام على إحاطته والشكر موصول لمقدمي الإحاطات الآخرين.

تتمتع الجمهورية اليمنية بشريط ساحلي يمتد لأكثر من 500 2 كيلومتر، بالإضافة إلى العديد من الجزر في جنوب البحر الأحمر والبحر العربي. ويطل اليمن على أحد أهم الممرات الملاحية في العالم، مضيق باب المندب، الذي يمر عبره حوالي 30 في المائة من التجارة العالمية. وبرز الأمن البحري في هذه المنطقة كمسألة مهمة للمجتمع الدولي وعلى جدول أعمال مجلس الأمن. وأظهرت الهجمات والتصعيد من قبل الميليشيات الحوثية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب مدى أهمية هذا الممر المائي للاقتصاد العالمي وكيف تؤثر الاضطرابات على التجارة الدولية والاستقرار الاقتصادي العالمي والبيئة البحرية.

وقد سبق للحكومة اليمنية أن حذرت مرارا أمام مجلس الأمن، ومنذ وقت مبكّر، من خطر سيطرة الميليشيات الحوثية الإرهابية على مدينة الحديدة وموانئها الحيوية وتقويض اتفاق ستوكهولم، بما في ذلك اتفاق الحديدة. وقد مكّن ذلك الميليشيات الحوثية، المدعومة من النظام الإيراني، من استخدام الحديدة وموانئها كمنصة تهريب وتهديد الملاحة الدولية والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وشهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في استهداف الميليشيات الحوثية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والقوارب السريعة الاعتراضية المفخخة، لسفن الشحن والخطوط الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وتعريض الأمن البحري للخطر، حيث أدت هذه الهجمات إلى أضرار بشرية ومادية والإضرار بالبيئة البحرية، ومثالا على ذلك، ما تعرضت له السفينة "روبيمار" التي غرقت في المياه اليمنية مطلع العام الماضي على بعد 15 ميلاً من ميناء المخا والتي تحمل على متنها 000 22 طن من فوسفات الأمونيا وحوالي 180 طناً من وقود وزيوت السفن التي ستتسرب حتما إلى البيئة البحرية. ويضاف إلى ذلك تنامي التعاون والتنسيق بين هذه الميليشيات والجماعات الإرهابية الأخرى واستهداف البنى التحتية في اليمن، بما في ذلك المنشآت النفطية وموانئ تصدير النفط في محافظتي حضرموت وشبوة.

منذ عام 2006، سعت الجمهورية اليمنية، بالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية، لإيجاد آلية إقليمية للتعاون بين دول المنطقة لمكافحة القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والتي أسفرت عن توقيع مدونة جيبوتي للسلوك في عام 2009. كما كان للمركز الإقليمي البحري لتبادل المعلومات، منذ تأسيسه، دور بارز في متابعة الحركة الملاحية وتسجيل الحوادث وجمع المعلومات وتحليلها والتواصل مع نقاط الاتصال في الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، كان لتعديل جدة لمدونة جيبوتي للسلوك دور مهم في توسيع مهامها لتشمل كافة التهديدات البحرية بعد انحسار حوادث القرصنة، لتشمل، ضمن جملة أمور، الصيد

غير المشروع والتهريب والاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والحفاظ على البيئة البحرية، مما يؤكد أن تعاون وتكاتف الدول الأعضاء يحقق تقدما في سبيل الأمن والسلامة البحرية في هذه المنطقة الهامة من العالم.

وتؤكد الجمهورية اليمنية على أهمية امتثال جميع الدول الأعضاء لالتزاماتها والتنفيذ الكامل للقرار 2216 (2015) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بحظر الأسلحة المستهدف، حيث أن استمرار تهريب الأسلحة إلى الميليشيات الحوثية لا يشكل تهديدا على اليمن فحسب، بل على أمن وسلامة الملاحة الدولية ككل. وندعو إلى تعزيز التعاون العملي، بما في ذلك مع الحكومة اليمنية، لمنع الميليشيات الحوثية من الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية المستخدمة في تنفيذ المزيد من الهجمات ضد الملاحة الدولية وتهديد دول المنطقة. ونؤكد، في هذا السياق، على أهمية تفعيل الدور الحاسمة لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش وتمويلها وتعزيز قدراتها بشكل كاف. ونجدد دعوتنا للمنظمات الدولية والمانحين من الدول الصديقة لتقديم الدعم اللازم لمصلحة خفر السواحل اليمنية من بناء قدرات وتوفير الإمكانيات من قوارب الدوريات والقوارب الاعتراضية ووسائل المراقبة للإنذار المبكر من رادارات وكاميرات مراقبة بصرية ليلية ونهارية وأجهزة اتصال، بما يمكنها من الاضطلاع بمسؤوليتها في حماية حدود اليمن البحرية وتعزيز الأمن والاستقرار في أحد أهم الممرات المائية في العالم والدور الذي يمكن أن تلعبه في حماية التجارة الدولية وتأمين خطوط الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وخليج عدن. ونثمن، في هذا الصدد، جهود المملكة المتحدة الصديقة في دعم مصلحة خفر السواحل اليمنية. ونعبر عن تطلعنا إلى إطلاق شراكة الأمن البحري اليمنية بالشراكة مع حكومة المملكة المتحدة والشركاء الدوليين في شهر حزيران/يونيه القادم. كما نأمل دعم الهيئة العامة للشؤون البحرية بالوسائل اللازمة لمكافحة تلوث البيئة البحرية، بما في ذلك مكافحة التلوث الناجم عن تسرب مخلفات وزيوت السفن والتلوث الناجم عن السفن المنكوبة التي تتعرض للهجمات الإرهابية الحوثية، وتمكينها من الاستجابة لنداءات الاستغاثة من السفن وتقديم الدعم اللازم للحفاظ على أرواح طواقم السفن عند الحاجة.

ختاما، تؤمن الجمهورية اليمنية بأن إحدى ركائز تحقيق الأمن والاستقرار وازدهار دولنا جميعا يعتمد على أمن وسلامة ممرات الملاحة الدولية وتؤمن بأهمية وجود تعاون وتنسيق على كافة المستويات في هذا الجانب. ومن هذا المنطلق، تشارك الجمهورية اليمنية بشكل فاعل في كافة المحافل الدولية والإقليمية لتحقيق هذا النوع من التعاون والتنسيق. ونرى أنه لا يمكن لدولة بعينها أن تواجه كل التحديات في البيئة البحرية بمفردها دون أن تعمل ضمن منظومة تعاون. وفي هذا السياق ولضمان حماية ممرات الملاحة الدولية والأمن والسلم الدوليين، نؤكد على أهمية تبني المجتمع الدولي لاستراتيجية شاملة وفعالة تتكامل فيها الجهود الوطنية مع جهود الشركاء الإقليميين والدوليين ودعم الحكومة اليمنية لبسط سيطرتها على كامل التراب اليمني وتمكينها من القيام بواجبها في حماية مياهها الإقليمية وضمان أمن الملاحة الدولية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وتحويله من مصدر تهديد إلى جسر للسلام، كما كان عبر التاريخ.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة أوكيكي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر اليونان على عقد هذه المناقشة الاستشرافية حسنة التوقيت وأشيد برئيس الوزراء ميتسوتاكيس على قيادته في لفت الانتباه العالمي إلى الأهمية الاستراتيجية للأمن البحري.

إن مبادرة اليونان في عقد هذه المناقشة لا تجسد تراثها البحري العريق فحسب، ولكن أيضا مكانتها العالمية في هذا المجال. فمالكو السفن اليونانيون يسيطرن على أكثر من خُمس الأسطول العالمي بأكمله وتطرح اليونان منظورا فريدا للترابط بين الأمن البحري واستقرار التجارة والتنمية المستدامة. ومن الملائم جدا أن تختار اليونان ترؤس هذه المناقشة في وقت تعيد فيه المخاطر والتكنولوجيات الجديدة تشكيل المجال البحري.

ويدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية جدول الأعمال ذاك من خلال ضمان استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية على نحو آمن ومأمون وبصورة سلمية في البحر.

وتبرز الطاقة النووية بما تنطوي عليه من إمكانات قوية لأن تصبح مصدرا للوقود البديل لقطاع النقل البحري، نظرا لأن السفن التي تعمل بالطاقة النووية تتيح تحقيق خفض كبير في انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بالوقود التقليدي. غير أن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم التطبيقات البحرية للتكنولوجيا النووية إطار معقد، تتداخل فيه العديد من الولايات القضائية والصكوك القانونية.

ولمواجهة هذا التحدي، أطلق المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في العام الماضي مشروع التكنولوجيات الذرية المرخَّصة للتطبيقات المستخدمة في البحر، المعروف باسم "أطلس". وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى وضع إطار عمل شامل يكفل الوضوح بشأن ما هو مطلوب للوفاء بجميع الالتزامات ذات الصلة – لا سيما فيما يتعلق بالأمان والأمن النوويين وعدم الانتشار – مع بدء القطاع البحري في استخدام التكنولوجيات النووية، وبالتالي منع تحويل مسار المواد النووية أو المشعة لاستخدامات غير سلمية من قبل الجهات الفاعلة التابعة وغير التابعة للدول.

وسيهدف مشروع أطلس، عند الضرورة، إلى تعزيز الصكوك القانونية القائمة أو تطويرها بشكل أكبر وتقديم إرشادات عملية للتنفيذ. وسيحدد المشروع أيضا الهيئة الخاضعة للتنظيم – وهو ما يعادل فعليا جهة مرخصا لها في الأنظمة النووية القائمة على اليابسة – مما سيوضح خطوط المسؤولية. وسيكون الإطار شاملاً، حيث سيغطي كلاً من محطات الطاقة النووية العائمة والسفن التي تعمل بالطاقة النووية، سواء في الميناء أو بالقرب من الشاطئ أو تلك العاملة في المياه الدولية. والتعاون المستمر مع المنظمة البحرية الدولية، وكذلك مع الدول الأعضاء والجهات التنظيمية وسلطات الموانئ، أمر ضروري لتلك الجهود.

وبعد إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين، تتوقع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إنشاء محطات نووية عائمة لتوليد الكهرباء على الصعيد العالمي بحلول عام 2030، يليها بعد ذلك بوقت قصير استخدام سفن تعمل بالطاقة النووية. ولذلك، فإننا نستهدف استكمال مشروع أطلس بنهاية هذا العقد لضمان وجود إطار فعال ومتماسك للاستخدام الآمن لجميع التطبيقات البحرية النووية السلمية.

وترحب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه الفرصة للإسهام في مناقشة متعددة الأبعاد بشأن تعزيز الأمن البحري وبناء القدرة الدولية على الصمود. ويجسد مشروع أطلس التزامنا بتوقع المخاطر الناشئة مع إطلاق العنان للإمكانات الكاملة للابتكار النووي في البحر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): بداية، أود أن أقدم جزيل الشكر والتقدير إلى جمهورية اليونان على تنظيم هذا الحدث المهم وعلى الجهود المبذولة لتعزيز الأمن البحري في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع الدولي. كما نثمن جهودها المميزة خلال رئاستها للمجلس لهذا الشهر. والشكر موصول إلى الأمين العام على إحاطته القيمة.

يمثل الأمن البحري ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين وعنصراً محورياً في استقرار الاقتصاد العالمي بالنظر إلى ما تمثله الممرات البحرية من أهمية حيوية لحركة التجارة والطاقة العالمية. وتواجه هذه الممرات تهديدات متنامية، تشكل القرصنة وتهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع بالبشر والمخدرات، ما يتطلب استجابة دولية منسقة وشاملة.

لقد أولى بلدي، انطلاقاً من موقعه الجغرافي المطل على أهم الممرات البحرية في العالم كالبحر الأحمر والخليج العربي، أهمية قصوى لتعزيز أمن الممرات البحرية، وهو يعمل بشكل فعال مع شركائه الدوليين على دعم الجهود الأمنية والرقابية وتطوير القدرات البحرية بما ينسجم مع التزاماته بموجب القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وفي هذا الإطار، تؤكد المملكة على أهمية الالتزام بالأطر القانونية الدولية ذات الصلة وضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات المشتركة وتشدد على أهمية احترام سيادة الدول على مياهها الإقليمية وتجنب تسييس قضايا الملاحة البحرية أو استخدامها كأدوات للضغط السياسي.

وإدراكاً لارتباط الأمن البحري بالتنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية، فإن المملكة تدعو إلى تبني مقاربة شاملة تجمع بين التعاون العسكري والمدني.

وتوظف التكنولوجيا الحديثة وبناء القدرات الوطنية والإقليمية، بما يضمن الاستفادة الآمنة والعادلة من الموارد البحرية. وتشدد المملكة على ضرورة تفعيل دور الأمم المتحدة في تنسيق المبادرات الدولية ودعم الدول النامية في تعزيز قدراتها، بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في البحار والمحيطات.

إن تعزيز الأمن البحري لا ينبغي أن يكون مجرد استجابة للتحديات الأمنية وحسب، بل يجب أن يكون مدخلاً لتعزيز التنمية المستدامة وحماية البيئة البحرية وتمكين الدول الساحلية من الاستفادة الآمنة والعادلة من مواردها الطبيعية.

ختاماً، نؤكد أن التصدي الفعال لهذه التحديات يتطلب نهجاً شاملاً يستند إلى تعزيز التعاون الدولي، وتطوير الأطر القانونية الوطنية والدولية، وتوظيف التقنيات الحديثة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، فضلاً عن تفعيل آليات القانون الدولي ذات الصلة. فالأمن البحري ليس مسؤولية دولة بمفردها، بل هو

مسؤولية جماعية تتطلب تعاوناً صادقاً وشراكات فعالة. ونتطلع إلى أن يسهم هذا النقاش في دفع جهودنا المشتركة نحو بحار أكثر أمناً وسلاماً وازدهاراً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العنزي (الكويت): أود بداية أن أتقدم بخالص الشكر لبلدكم الصديق، سيدي الرئيس، وبعثته الدائمة في نيويورك على عقد هذه الجلسة التي تأتي اليوم في وقت تتعاظم فيه التحديات على الأمن الملاحي. حيث يشكل البحر شريان حياة الأمم وجسر تواصل الحضارات، وإن كان يعاني في الوقت الحاضر من تهديدات متنامية تزرع الخوف في المياه الهادئة وتعصف بسلام ممراته الآمنة. كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لمعالي الأمين العام على إحاطته، ولكل من رئيسة مجلس إدارة اتحاد مالكي السفن اليونانيين وكذلك البروفيسور كريستيان بويغر، الأكاديمي في جامعة كوبنهاغن، على مداخلتيهما الثريتين.

إن الأمن الملاحي ليس مجرد ضرورة، بل هو ركيزة أساسية لاستقرار عالمنا المشترك، وأساس لتجارة شعوبنا ومصدر ازدهار دولنا. حين تتلاطم أمواج التهديدات في البحار من قرصنة إلى إرهاب عابر للحدود، تتزعزع أركان الأمن الجماعي وتتساقط حلقات الثقة بين الدول. واليوم، أمان هذا المنعطف التاريخي، يجدر بنا جميعاً أن نتكاتف لنضع حداً لهذه المخاطر من خلال تعزيز التعاون الدولي وتوحيد الجهود.

وفي هذا السياق، لا يمكننا أن نتجاهل ما يشهده البحر الأحمر من تهديدات متصاعدة على الملاحة التجارية. وحيث أصبحت السفن التجارية وحركتها عرضة لهجمات لا تحترم القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، مما يهدد سلامة الممرات البحرية ويقوض استقرار التجارة الدولية، فإن دولة الكويت تدعو من خلال هذا المنبر إلى أهمية حفظ الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وكذلك تأمين حرية الملاحة في كافة الممرات المائية الحيوية التي تعتبر عنصراً أساسياً في الأمن والسلم الدوليين.

إن الأخطار التي تهدد الملاحة الدولية اليوم تتجاوز الهجمات التقليدية لتتداخل مع الجرائم المنظمة العابرة للحدود، مثل الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات والأسلحة. وهذه الجرائم، بطبيعة تعريفها، لا تعرف حدوداً، وتعبر الأمواج لتشكل خطراً على المجتمعات بأسرها. وفي ظل هذا الواقع، لا بد من تطوير استراتيجيات شاملة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتعزيز أطر التنسيق بين الدول. وإذ نستحضر التهديدات البيئية الناتجة عن الهجمات على السفن والتسربات النفطية التي تدمر الحياة البحرية، فإننا ندعو إلى اعتماد نهج استباقي يراعي الاستدامة البيئية ويضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

إن البحر، الذي لطالما كان شاهداً على التاريخ وحلقة وصل بين شعوب الدول والحضارات، يستحق منا اليوم أن نحمي حرية حركته. وإذ يؤمن بلدي بأن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لضمان أمن الملاحة وصيانة السلم والأمن الدوليين، فإننا ندعو جميع الدول إلى أن تتكاتف في سبيل الحفاظ على سلامة البحار وضمان حقوق الملاحة دون عوائق.

ونجدد، ختاماً، تعبيرنا عن الامتنان للبعثة الدائمة لجمهورية اليونان على تنظيم هذه الجلسة، ونتطلع إلى جهود دولية وجهود من الأمم المتحدة في المستقبل تساهم في تعزيز الأمن الملاحي، بما يعكس التزامنا المشترك تجاه حماية السلام واستدامة المحيطات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد سيلاه (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): نتقدم بالتهنئة لجمهورية اليونان على رئاستها للمجلس. ونود أيضاً أن نشكر الجمهورية الهيلينية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن تعزيز الأمن البحري عن طريق التعاون الدولي من أجل الاستقرار العالمي.

إن ليبريا، باعتبارها واحدة من الدول البحرية الرائدة في العالم التي لديها أكبر سجل للسفن على مستوى العالم، تدرك أن البحار ليست مجرد قنوات للتجارة، بل هي أيضاً شرايين حيوية للسلام والازدهار العالميين. وتواصل ليبريا، باعتبارها الدولة التي ترفع علمها آلاف السفن، الوفاء بمسؤوليتها في ضمان سلامة العمليات البحرية الدولية وأمنها واستدامتها.

غير أن ليبريا تدرك أن تحديات الأمن البحري تتجاوز الحدود. فمن القرصنة في خليج غينيا إلى الاتجار غير المشروع في منطقة البحر الكاريبي، ومن الصيد غير المنظم قبالة سواحل غرب أفريقيا إلى التهديدات السيبرانية ضد البنية التحتية للنقل البحري العالمي، لا توجد دولة في مأمن حقاً من هذه التهديدات أو تستطيع التصدي لها بمعزل عن غيرها. إن المحيطات توحدنا، بدلاً من أن تفرقنا، وتؤكد من جديد على الأهمية الحاسمة للتعاون المتعدد الأطراف وبناء القدرات. وتدرك ليبريا أن أمن المجال البحري يجب أن يستند إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسيير الدوريات المشتركة، وتوحيد الأطر القانونية، والتنسيق الدولي عن طريق هيئات مثل المنظمة البحرية الدولية، والتحالفات الإقليمية، مثل هيكل ياوندي في خليج غينيا.

وتظل البقع الساخنة، مثل خليج غينيا والبحر الأحمر وأجزاء من جنوب شرق آسيا، مناطق مثيرة للقلق. وتتطلب هذه المناطق استجابات عاجلة ومنسقة، لا من أجل التصدي للقرصنة والسطو المسلح فحسب، بل لمعالجة الأسباب الجذرية مثل الفقر وضعف الحوكمة وتدهور البيئة.

إن انعدام الأمن البحري يهدد الترابط العالمي. وانعدام الترابط العالمي يهدد التجارة، وبالتالي الاقتصادات وحياة الناس وسبل عيشهم. وبالتالي، فإن الأمر يهم الجميع. وتواصل ليبريا الاستثمار في تعزيز أمن الموانئ وإنفاذ القانون البحري والسجلات الرقمية لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر. كما أننا نتعاون بنشاط مع الشركاء الدوليين لدعم الحوكمة البحرية الآمنة والمستدامة في غرب أفريقيا وخارجها.

لقد كانت هذه المناقشة المفتوحة دعوة إلى العمل حيث تعيد ليبريا من خلالها تأكيد التزامها بالعمل إلى جانب المجلس، وجميع الدول، لدعم القانون البحري الدولي وتعزيز التعاون الإقليمي وحماية المجال البحري للأجيال القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ساموا.

السيد لوتيرو (ساموا) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. وسندلي بصيغة مختصرة نظرا لضيق الوقت وسنقدّم النص الكامل كتابيا. ونشكر حكومة اليونان على عقد هذه المناقشة الهامة ونعرب عن تقديرنا لدولة رئيس الوزراء لترؤسه شخصيا جلسة يوم أمس وتسليطه الضوء على مسألة الأمن البحري الحيوية.

نتمسك في منطقة المحيط الهادئ بمفهوم واسع ومتكامل للأمن شكلته عقود من القيادة الإقليمية. وقد أكد إعلان بيكيتاوا لعام 2000 على التزامنا بالاستجابة الجماعية للتحديات الأمنية على أساس مبادئ الحوكمة الرشيدة والتعاون والحل السلمي. وقد تطور ذلك المفهوم من خلال "بيكيتاوا بلس" وإعلان بو بشأن الأمن الإقليمي لعام 2018 الذي قدم نهجًا محوره الإنسان ينطوي على الأمن البشري وحماية البيئة والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث ورفاه مجتمعاتنا.

إن الأمن البحري أساسي لتنميتنا واتصالنا واقتصاداتنا القائمة على المحيطات. ولكننا نواجه تهديدات متزايدة مثل الصيد غير القانوني والاتجار بالمخدرات والبشر والجرائم البيئية التي تستنزف قدراتنا المحدودة وتضر مباشرة بشعبنا. ويزيد تغير المناخ من تفاقم هذه المخاطر. ويؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر إلى نزوح المجتمعات المحلية وتآكل السواحل وإضعاف البنية التحتية، مما يعزز أوجه ضعف تُستغل في الأنشطة غير المشروعة ويعوق إمكانية التمتع بمنفذ بحري. وتؤدي هذه التحديات أيضا إلى تعطيل التجارة وسلاسل الإمداد، مما يهدد الأمن الغذائي وأمن الطاقة.

ومع ذلك، تعمل منطقتنا على تعزيز الأمن البحري من خلال خطة عمل إعلان بو واستراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050. وتعمل بلدان المحيط الهادئ على تحديث استراتيجيات الأمن القومي وتحسين التنسيق وإدراج مخاطر الأمن المناخي في التخطيط. ونستثمر أيضا في الآليات الإقليمية لدعم الإنذار المبكر وإدارة المخاطر، بالاعتماد على قيم التضامن والقدرة على الصمود.

وندعو المجتمع الدولي والمجلس إلى دعم جهودنا بخمس طرق رئيسية.

أولاً، بضمان أن تكون استجابات الأمن البحري شاملة للدول الجزرية الصغيرة ومتناغمة مع واقعنا.

ثانياً، بتعزيز الالتزام بالصكوك القانونية الدولية، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، واحترام السيادة.

ثالثاً، بتوسيع نطاق الدعم المقدَّم للإحاطة بالأحوال البحرية وللتمكن من الوصول إلى تكنولوجيات الإنفاذ.

رابعاً، بتعزيز نظم إنفاذ القانون والعدالة من خلال التدريب والتعاون الدولي وتبادل المعلومات.

خامساً وأخيراً، ندعو إلى تحقيق اتساق أوثق بين الجهود الدولية والإقليمية لتحقيق أقصى قدر من التأثير وتجنب الازدواجية.

ومع أن منطقة المحيط الهادئ شاسعة ودولها متباعدة، نظل متحدين في التزامنا بالسلام والأمن. ونعرب عن استعدادنا للعمل مع جميع الشركاء ليظل محيطنا فضاء يتسم بالأمان والتعاون.

رُفعت الجلسة الساعة 16/05.